

دلالة حديث « لا يحل دم امرئ مسلم »

جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ :
(لا يحل دم امرئ مسلم ، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة)^(١) ، وهذا من الأدلة التي يستدل بها أهل العلم على حد الردة ، لكن الدكتور يرى أن هذا الدليل يدل على أنه لا يقتل إلا من فعل (الترك للدين ومفارقة الجماعة والخروج عليها)^(٢) ، ويرى أن (يُحمل عليه سائر الأحاديث مثل حديث « من بدل دينه فاقتلوه ») ، ويقول (أن حمل المطلق على المقيد أمر لا غبار عليه) ، أما المرتد الذي لم يخرج على الجماعة فهذا لا يشمل الحديث.

بالنسبة للحديث فقد اختلف أهل العلم في قوله ﷺ : (التارك لدينه المفارق للجماعة) ، فقال بعضهم^(٣) : إن عبارة (المفارق للجماعة) هي تفسير أو صفة لـ (التارك لدينه) وليس تخصيصاً وتقييداً له ، كقول النبي ﷺ في أول الحديث : (لا يحل دم امرئ مسلم ، يشهد أن لا إله إلا الله وأني

(١) البخاري (٦٤٩٧) ، مسلم (٣٢٦١).

(٢) ص ١٥٥ .

(٣) إحكام الأحكام ، ابن دقيق العيد ، (١ / ٢١٧) .

رسول الله) فقبوله (يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله) تفسير أو صفة لـ (امرئ مسلم)، إذ لا يوجد امرئ مسلم لا يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وكقول الله جل وعلا: (وَيَعَذِّبُ الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ بِالْأَنفَالِ وَالْمُشْرِكِينَ بِالْأَنفَالِ وَالْمُشْرِكِينَ بِالْأَنفَالِ) (فتح: ٦)، فقبوله تعالى: (الْأَنفَالِ وَالْمُشْرِكِينَ بِالْأَنفَالِ) هي صفة لـ (الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ) وليست تخصيصاً لفرقة معينة منهم تظن بالله سوء الظن، لأنّ المنافقين والمشركين كلهم يظنون بالله سوء الظن.

فهؤلاء يرون أنّ التارك لدينه هو في واقع الأمر مفارق للجماعة، ومشتت لها في نفس الوقت، فهو قد اتبع غير سبيل المؤمنين، وفارقهم ولو كان باقياً عندهم.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: (والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلا لكانت الخصال أربعاً، وهو كقوله قبل ذلك: "مسلم يشهد أن لا إله إلا الله" فإنها صفة مفسرة لقوله: "مسلم" وليست قيداً فيه، إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك، ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان: "أو يكفر بعد إسلامه"، أخرجه النسائي بسند صحيح، وفي لفظ له صحيح أيضاً: "ارتد بعد إسلامه"، وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة: "أو كفر بعدما أسلم"، وفي حديث ابن عباس عند النسائي: "مرتد بعد إيمان"، قال ابن

دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل)، وقال ﷺ أيضاً: (وقال البيضاوي التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم)^(١).

القول الثاني^(٢) : أن قوله ﷺ: (التارك لدينه المفارق للجماعة) يفسر بالمحارب قاطع الطريق، وفراق الجماعة إنما يكون بالمحاربة، فمجرد المحاربة للمسلمين هي ترك للدين وفراق للجماعة، يؤيد ذلك عندهم أن الحديث تضمنَ (أنه لا يحل دم من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)، والمرتد لم يدخل في هذا العموم فلا حاجة إلى استثنائه، وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن موجب الدين، ويفرق بين ترك الدين وتبديله.

القول الثالث^(٣) : أن يكون المراد به من ارتد وحارب كالعربيين، ومقيس بن حباب، ممن ارتد وقُتل وأخذ المال، فإنَّ هذا يُقتل بكل حال إن تاب بعد القدرة عليه، ولهذا والله أعلم استثنى هؤلاء الثلاثة الذين يقتلون بكل حال وإن أظهروا التوبة بعد القدرة، ولو كان أريد المرتد المجرد لما احتيج إلى قوله: "المفارق للجماعة" فإن مجرد الخروج من الدين

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢ / ٢٠١ - ٢٠٢).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ، ابن تيمية ، ص ٣٢٠.

(٣) السابق .

يوجب القتل وإن لم يفارق جماعة الناس. وهو ما يميل إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

فهذه الأقوال الثلاثة لأهل العلم، وأظهرها هو القول الأول، وذلك لدلالة الأحاديث الأخرى، كحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه حين حوضر في داره قال: "ولم يقتلونني؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس». فوالله ما زنت في جاهلية ولا إسلام قط، ولا أحببت أن لي بدني بدلاً منذ هداني الله، ولا قتلت نفساً فبم يقتلونني؟" ^(١). رواه أبو داود في السنن، ورجاله ثقات ^(٢).

وحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاثة: رجل قتل فقتل، أو رجل زنى بعدما أحصن، أو رجل ارتد بعد إسلامه) ^(٣).

(١) سنن أبي داود (٤ / ٢٩٠)

(٢) قال الحاكم في المستدرک (٤ / ٢٥٠): (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وقد أعله بعضهم بالوقف، وجزم الإمام البخاري برفعه كما ذكره الترمذي في العلل الكبير (٢ / ٨١٤)، وقال الألباني في إرواء الغليل (٧ / ٢٥٥): (وإسناده صحيح على شرط الشيخين ولا يضره وقف من أوقفه لاسيما وقد جاء مرفوعاً من وجه آخر).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٢ / ٤٦٢)، والنسائي (٧ / ٩١)، والحاكم في المستدرک (٤ / ٢٥٣)، ورجاله ثقات.

فهذه الأحاديث الصحيحة جاءت بإفراد الردة، دون ذكر صفة زائدة مما يدل على صحة التفسير الأول لقوله ﷺ: (التارك لدينه المفارق للجماعة) وهي أن قوله ﷺ: (المفارق للجماعة) صفة مؤكدة مفسرة لقوله (التارك لدينه).

وأما حديث عائشة رضي الله عنها والذي فيه: (لا يحل قتل امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا في إحدى ثلاث: زان بعد إحصان ورجل قتل يقتل به، ورجل خرج محارباً لله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض)، فقد رواه أبوداود في السنن وغيره^(١)، وقد تفرد "إبراهيم بن طهمان" بهذه الزيادة "ورجل خرج محارباً لله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض"، وخالف من هو أوثق منه فلم يذكرها، وقد أعلاها الإمام الطبراني في المعجم الأوسط فقال: (لم يرو هذا الحديث عن عبيد بن عمير إلا عبد العزيز بن ربيع، تفرد به إبراهيم بن طهمان)^(٢).

زد على هذا أنه مع اختلافهم في فهم الحديث إلا إنه لم يقل أحد منهم أن المطلق في «من بدل دينه فاقتلوه» يُحمل على المقيد في قوله ﷺ: (التارك لدينه المفارق للجماعة)، لأنهم إما أن يعتبروا هذه العبارة مفسرة

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٥٣٠ / ٢) برقم (٤٣٥٣). والطبراني في المعجم الأوسط (٤ / ١١٨) برقم (٣٧٦٠).

(٢) المعجم الأوسط (٤ / ١١٩).

وليست مخصصة، أو يعتبروا معنى العبارة هو المحاربة لأنّ محاربة المسلمين ترك لدينهم مفارقة للجماعة، أو يعتبروها حالة أخرى تختلف عن تبديل الدين الذي يمكن فيه قبول التوبة، والتي جاءت في حديث « من بدل دينه فاقتلوه »، وكذلك فإنّ القول بحمل المطلق على المقيد هنا لا موجب له لأنّه لا تعارض بينهما، وكذلك فإنّ المقيد محتمل الدلالة وهو قوله ﷺ: (التارك لدينه المفارق للجماعة)، وأما المطلق وهو قوله ﷺ: (من بدل دينه فاقتلوه) فهو صريح واضح الدلالة، فلا يُحمل الصريح على المحتمل، بل العكس هو الأصح، وفي حمل المطلق على المقيد هنا مخالفة لفهم الصحابة رضي الله عنهم وسلف الأمة والتابعين ومن بعدهم، إذ لم يقيّدوا هذا المطلق، ولم يثبت عنهم مخالفة ذلك، والقتل بالردة المجردة محل إجماع - كما ذكرنا سابقاً - لم يُنقض!

❁ الثيب الزاني أم المحترف المروج ؟

في شرح الدكتور لحديث: (لا يحل دم امرئ مسلم... إلخ)، يقول: (المسلم المنتمي لأمة الإسلام، الذي يحيا في ظل نظام إسلامي، لا يُراق دمه إلا في إحدى حالات ثلاث: اعتراف الزنا والترويج له، وهو ما اعتبرناه في بحثنا حول عقوبة الرجم ظرفاً مشدداً يرفع عقوبة محترف الزنا والمروج له في المجتمع عن عقوبة الزاني الفرد الذي وقع منه الزنا، باعتباره حالة هبوط أو سقوط، وهو زنا البكر أو زنا غير المحسن الذي يحظى بظروف

مخففة للعقوبة التي جاء القرآن بها وهي الجلد^(١)، هذا الشرح - حقيقة - ليس بحاجة للتعليق، فالحديث لا يشير إلى معنى الاعتراف والترويج، بل يشير إلى فعل معين وهو فعل (الزنا) على حالة معينة وهي (الإحصان)، أما الاعتراف والترويج فهذا من كيس الدكتور مما لا يحتمله ظاهر النص، والأمة قد أجمعت على أن من زنا وهو محصن أن عقوبته القتل بالرجم^(٢)، فعلها مرة واحدة، أو كان محترفاً ومروجاً، فالنص ظاهر لا يحتاج إلى تأويل، لكن الذي جعل الدكتور يقول بهذا التأويل - والله أعلم - هو أن الزنا قد جاءت له عقوبة في القرآن الكريم وهي الجلد، ولم يأت القتل، وقد أجمعت الأمة على قتل الزاني المحصن إذا بلغ السلطان، وليس في القرآن ذكر لهذه العقوبة، فيكون هذا ناقضاً لحجته في نفي حد الردة، والتي يقول فيها: (الآيات الكريمة تبين بشاعة الردة، ولكنها لا تذكر لها عقوبة دنيوية، «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» مريم: ٦٤)، فإذا قلنا بقتل الزاني المحصن مع أن القرآن لم يأت به، جاز أن نقول بقتل المرتد ولو لم يأت به القرآن الكريم.

لكن الدكتور حاول أن يجعلها نوعاً من الاعتراف والترويج، بمعنى أنه يضيف جريمة أخرى غير الزنا، وهي التماذي في الزنا والدعوة

(١) ص ١٥٥

(٢) راجع التمهيد (٢٢٤/٥)، وانظر: موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، سعدي أبو حبيب، ٢٤١/١، فقد ذكر مراجع كثيرة في هذا الإجماع

إليه، ليكون فيها نوع من التعدي والمحاربة للدين فتخرج من مجرد فعل فرد، ويمكنه من خلال ذلك صرف العقوبة الواردة في الحديث لها من باب حماية النظام ككل والذي لا يخالف فيه أحد!

وفي هذا مخالفة صريحة لظاهر الخبر وإجماع الأمة، وتلاعب بالأدلة، وفيه شق لوحدة الأمة وخرم في ثوابتها، والله المستعان!